

Distr.: General  
3 December 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي . . . . . (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

مشروع التخطيط المركزي للموارد

استعراض تنظيم وإدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/70/7/Add.19، و A/70/158، و A/70/369، و A/70/369/Corr.1، و A/70/369/Corr.2)

٣ - وأردف يقول إن هذه التغييرات لا تحدث إلا مرة واحدة كل جيل؛ فبعد عقود من العمل من التوقع في إطار الوظيفة والمنظمة، شرعت مختلف الكيانات العمل معا بشكل وثيق، نظرا لأن نظام أوموجا هو حل متكامل تماماً على نطاق المؤسسة يقتضي اتباع ممارسات مشتركة ويدخل تحسينات كبيرة تتعلق بالكفاءة والشفافية وتحسين عملية اتخاذ قرارات مستنيرة.

٤ - وتابع يقول إنه جرى تعزيز قيادة مشروع أوموجا ورصده تحت القيادة الفعالة للأمين العام. وجرى تعزيز ملكية العملية، وتنظيم أفرقة معنية بالنشر من أجل قيادة عمليات نشر الكيانات والبعثات الميدانية المعنية وتثبيت اعتماد النموذج التشغيلي المشترك. وأنشئت ثنائي عتبات، أو معالم إرشادية، للجودة، كما وُضع سجل لرصد مدى استعداد الكيانات وأفرقة النشر لتنفيذ عملية النشر المقررة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وكما أوصى مجلس مراجعي الحسابات، أكدت الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة للجنة الإدارة قبل تنفيذ عمليات النشر المقررة لشهر حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر أن جميع العناصر المساعدة موجودة من أجل كفاءة نجاح عمليات النشر.

٥ - ومضى يقول إن الهيئات الرقابية قدمت توصيات قيّمة في هذا الخصوص؛ وإن فريق أوموجا يعمل مع تلك الهيئات على تنفيذها. وخلال السنة الماضية، قام كل من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، باستعراض المشروع. ولاحظ المجلس حدوث تحسن في إدارة المشروع، كما لاحظ تعقد وضخامة التحديات التي تطرحها عمليات النشر. وقد قبلت الإدارة التوصيات الإضافية السبع التي قدمها المجلس لكفالة إنجاز المشروع بنجاح، وكذلك التوصيات المتصلة بأوموجا التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قدم التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن مشروع برنامج التخطيط المركزي للموارد (A/70/369، و A/70/369/Corr.1، و A/70/369/Corr.2)، فقال إن نشر نظام أوموجا المتكامل قد اكتمل حسب الجدول الزمني في جميع أنحاء الأمانة العامة للأمم المتحدة قبل نهاية عام ٢٠١٥، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٦، وأقر في هذا الصدد بالدعم الذي قدمته الدول الأعضاء وبالجهود التعاونية غير المسبوقة التي بذلت في الأمانة العامة. كما قال إن نظام أوموجا يمثل الآن حلاً يومية لنحو ٣١ ٠٠٠ مستعمل نهائي في جميع أنحاء الأمانة العامة.

٢ - وأضاف يقول إنه جرت أعقد عمليتين لنشر النظام حتى الآن في عام ٢٠١٥، فقد جرت العملية الأولى في حزيران/يونيه في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ أما العملية الثانية فقد جرت في تشرين الثاني/نوفمبر في ٧١ كيانا، بما في ذلك المقر، ومكتبي جنيف وفيينا والمكاتب التي تتعامل معهما، واللجان الإقليمية المتبقية، ونشرت في ذلك الوقت أيضاً التوسعة ١ لنظام أوموجا في جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

في ضوء التجربة، والاحتياجات الناشئة، والأولويات الاستراتيجية. وقال إن العمل يجري على تحديد نموذج الدعم اللازم لتعميم النظام والذي سيُقدّم في التقرير المرحلي المقبل.

٩ - وأردف يقول إن الأمين العام مدرك للاستثمار المالي والسياسي الكبير الذي تقوم به الدول الأعضاء في نظام أوموجا. ومن خلال تنفيذ نظام أوموجا، تعمل المنظمة على المواءمة بين طرق أداء العمل، وإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات، والحد من الازدواجية في العمل. ولا يزال الأمين العام ملتزماً بتحقيق كلٍّ من الفوائد النوعية والكمية التراكمية التي تتراوح قيمتها التقديرية بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٩.

١٠ - وأشار إلى أن التعاون الوثيق مع فريق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أسفر عن مواءمة مقاييس الأداء لنظام أوموجا في ست من فئات الفوائد النوعية، ومن المقرر عرض الدوافع والمؤشرات على الهيئات الإدارية لأوموجا. ويعمل مدير نظام أوموجا، ومالكو العملية، ورئيسة شؤون تكنولوجيا المعلومات على إعادة تقييم سبل تحقيق الفوائد المنشودة ووضع خطط لتحقيق هذه الفوائد. وستظهر نتائج هذا العمل في التقارير المرحلية اللاحقة.

١١ - وتابع قائلاً إن الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في التقرير المرحلي السادس (A/69/385) قدّرت بمبلغ ١٢٩,٤ مليون دولار. واستناداً إلى النفقات الفعلية منذ ذلك الحين وإلى أحدث التوقعات لعام ٢٠١٥، يظل مجموع النفقات المباشرة للمشروع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ دون تغيير، وكذلك الاحتياجات المباشرة المتوقعة من الموارد البالغة ٣٨٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥.

١٢ - وذكر أن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تظل أيضاً دون تغيير عند ٥٤,٣ مليون دولار. واستدرك يقول إن تعقد عملية النشر في تشرين الثاني/

٦ - وذكر أن تنفيذ نظام أوموجا أثبت صعوبة غير متوقعة، حيث شهد حالات طوارئ لم تكن في الحسبان. وبغية تحقيق الأهداف المرجوة، كان لا بد من القيام بالمزيد، ومن ذلك تنقية البيانات المتراكمة منذ عقود وتحويلها والتحقق من صلاحيتها، والتعامل مع الموارد الكبيرة من الموظفين، والتخطيط لوصول المستعملين إلى النظام؛ واتضح أن توفير دعم ما بعد النشر لكيانات المجموعتين ٣ و ٤ أعقد مما كان متوقفاً، واعتمد بشدة على فريق أوموجا ومالكي العملية. ونظراً لضيق الوقت المخصص لعمليات النشر، ونطاق عملية النشر المقررة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، فقد اعتمد نهج جماعي، تقع مسؤولياته على عاتق قاعدة أوسع من أصحاب المصلحة.

٧ - وأعقب ذلك بالقول إن أفرقة النشر في نيويورك وجنيف وفيينا، وإدارة الدعم الميداني للبعثات الميدانية، قامت بتوفير الدعم للكيانات المنفذة، وحشد الموارد، وتنظيم تنقية البيانات، وقيادة عملية مسح المستعملين، وإنشاء برامج تدريبية، وتعزيز أفرقة العمل المتعددة الوظائف من شتى الإدارات الضرورية لنجاح عمليات النشر. وستواصل الأفرقة تقديم الدعم إلى أن يثبت نظام أوموجا ويُستوعب بشكل صحيح. ورأى أنه من الضروري أيضاً تقديم الدعم الإنتاجي إلى الكيانات، وتدريب الموظفين، ولا سيما خبراء العملية، ومعالجة المسائل المحددة من جانب أفرقة استعراض مرحلة ما بعد التنفيذ.

٨ - وتابع يقول إنه لا يزال يتعين عمل الكثير، ويشمل ذلك تلبية الطلبات الناشئة، وإعادة هندسة طرق أداء العمل، وتحديث النظام، وتنفيذ طلبات التغيير، وتحسين الممارسة. ورأى ضرورة القيام بالأعمال التحضيرية المتعلقة بعملية النشر في عام ٢٠١٦ في المجموعة ٥، والمتعلقة أيضاً بإعادة تقييم المضمون الوظيفي للتوسعة ٢ لأوموجا وجدوله الزمني

في ما تبقى من كيانات الأمم المتحدة. ولا يمكن المبالغة في تقدير حجم التحديات التي تعترض تنفيذ أوموجا.

١٦ - ورأى أنه إذا ما نفذ نظام أوموجا بنجاح، رغم ما تحف به من مخاطر، فإنه سوف يؤدي إلى تنفيذ الولايات بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة من خلال زيادة فعالية المهام الإدارية، وتحسين إدارة المعلومات دعماً لعملية صنع القرار. ومن الضروري أن يقل الاعتماد على فريق مشروع أوموجا، وأن يتحمل رؤساء وحدات العمل المسؤولية عن نجاح نشر النظام واستخدامه بفعالية.

١٧ - وقال إن مواطن الضعف في إعداد الموظفين إزاء التغييرات التي أحدثتها نظام أوموجا، والثغرات القائمة في ترتيبات الدعم في مرحلة ما بعد التنفيذ، أضافت مخاطر أخرى إلى استراتيجية التنفيذ. ولم تضع الإدارة خطط طوارئ مناسبة للتخفيف من حدة هذه المخاطر. ووجهت تحديات حسيمة في عمليات نشر سابقة لنظام أوموجا بسبب عدم جاهزية المنظمة.

١٨ - ومضى يقول إن تحسناً مؤكداً طرأ الآن على إدارة مشروع أوموجا، مع تولى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية زمامها بشكل رئيسي، وإضفاء تحسينات على إدارة المسائل الاستراتيجية. وقد نضج دور مالكي العملية وبدأت الإدارة في تطبيق مفهوم إدارة العمليات. واستدرك يقول إن الإدارة لا تزال تستند إلى الجدول الزمني المعلن للمشروع في تحديد خططها المتعلقة بالنشر بدلاً من إجراء تقييمات موضوعية لجاهزية المنظمة أو لقدرتها على إدارة تغيير أساليب العمل بهدف توليد الفوائد المتوقعة.

١٩ - وقال إن الأمين العام أشار إلى أنه مدرك للمشاكل التي عانت منها عمليات نشر سابقة وإلى التزامه باتباع وتيرة تنفيذ تجاري قدرة المنظمة على اعتماد نظام جديد وعمليات جديدة، ورغم ذلك الجدول الزمني الحالي

نوفمبر، وما تتطلبه من دعم، يعني أن العمل قد تأخر على المجموعة ٥ وعلى تصميم التوسعة ٢ لنظام أوموجا، وإن فريق أوموجا سيكون في وضع أفضل لكي يقدر بدقة أكبر الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بحلول نهاية العام. وسيقدم الأمين العام التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في الجزء الأول من الدورة السبعين المستأنفة.

١٣ - وقال إنه رغم التقدم الكبير الذي أحرز، فلا تزال التحديات قائمة، وإن الجهد المطلوب يتجاوز بكثير قدرة فريق المشروع الأساسي، ومالكي العملية، ورئيسة شؤون تكنولوجيا المعلومات، والموظفين في جميع أنحاء العالم - فلا يمكن أن ينجح نظام أوموجا دون الدعم والمشاركة من جميع أصحاب المصلحة. وتعتمد الإدارة على الدعم المستمر من الدول الأعضاء، وتدعو الإدارة العليا إلى كفالة الالتزام بالتعاون للاستفادة إلى أقصى حد من مشروع أوموجا.

١٤ - السيد مكموبا (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المرحلي السنوي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/70/158)، فقال إن نظام أوموجا مشروع معقد، وعالمي الطابع، وذو قيمة كبيرة، ويهدف إلى تحديث الطرق والنظم الرئيسية لأداء العمل في الأمم المتحدة، التي تشمل معظم مهام المنظمة في مجالي الإدارة والدعم، باعتبارها العنصر الرئيسي في أداء العمل بكفاءة وفعالية.

١٥ - وأضاف يقول إن التقرير يركز على إدارة المشروع، واستراتيجية النشر وجاهزية المنظمة، وترتيبات الدعم، والمخاطر التي تكتنف الجدول الزمني لعملية النشر الحالية، وتكاليف نظام أوموجا وفوائده، ويجسد الموقف المعلن قبل نشر المجموعة ٣ في كيانات حول أنحاء العالم ونشر المجموعة ٤

من فريق المشروع، كما أن جدوى الانتقال وتكاليفه غير أكيدة. وإضافة إلى ذلك، لم تحدد المنظمة بعد نموذجاً تشغيلياً واضح الهدف ليعمل نظام أوموجا في إطاره. وهذا ما لوحظ باعتباره عاملاً رئيسياً للتخفيف من حدة المخاطر فيما يتعلق بالتحول في طرق أداء العمل في المنظمة، وفي هذا الصدد، من المقرر أن تُقدّم في الدورة الحالية الاقتراحات المتعلقة بوضع نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وقد استُخدم تنفيذ نظام أوموجا لتحسين طائفة من العمليات الإدارية، ولكن يمكن زيادة تحسين الطرق والنظم المتبعة في أداء العمل.

٢٣ - وتابع يقول إن الإدارة تتوقع أن تبلغ تكاليف أوموجا نحو ٤,٤٣٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. واستدرك قائلاً إن احتمال أن تتجاوز تكلفة تثبيت النظام في المجموعتين ٣ و ٤ التقديرات الحالية والأعمال المتبقية لتنفيذ التوسعة ٢ لأوموجا يعني أن ليس بإمكان المجلس تقديم أي ضمانات بتنفيذ نظام أوموجا بكامل نطاقه في حدود التكلفة المقدرة الحالية. وأشار إلى أن البيانات المتصلة بالفوائد المالية لنظام أوموجا تعتمد إلى حد كبير على افتراضات وضعت قبل عدة سنوات، كما أن التوقعات المتعلقة بالفوائد الإجمالية لا تحظى بثقة كبيرة في صفوف المديرين.

٢٤ - ومضى يقول إن الإدارة ملتزمة بتحقيق فوائد كمية تراكمية تتراوح بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٩. ويتوخى تحقيق فوائد كمية في عام ٢٠١٧ قُدرت بمبلغ ٨١,٤ مليون دولار، تشمل مبلغ ٣٠ مليون دولار في إطار الميزانية العادية ومبلغ ٥١,٤ مليون دولار من عمليات حفظ السلام. غير أنه لم يُقدّم للمجلس ما يؤكد على نحو موثوق الفوائد المقدرة المتوقعة اعتباراً من عام ٢٠١٧ فما بعده.

للمشروع لا يزال واعدًا وعالي المخاطر، ويقوم بالأحرى على افتراضات واقعية للتخطيط.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن الإدارة كانت على وعي بالتحديات التي شكلها نشر نظام أوموجا في عام ٢٠١٥ ولكنها اعتبرت أن تأخير النشر لما بعد عام ٢٠١٥ يشكل مخاطر أشد من مخاطر نشره مع وجود مواطن ضعف معروفة، إذ كان يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المشروع، وإرهاق فريق المشروع، وإثارة طائفة من المشاكل العملية الناشئة عن الحاجة إلى الحفاظ على النظم القديمة إلى جانب نظام أوموجا لفترة طويلة من الزمن. ورأت الإدارة أيضاً أن المنظمة كانت متأهبة تماماً لنشر نظام أوموجا وأن التأخير كان يمكن أن يؤدي إلى فقدان الزخم والتأثير سلباً على الروح المعنوية.

٢١ - واستدرك يقول إن المخاطر المرتبطة بالتنفيذ لم تُقيّم على نحو كاف وإن التخطيط للطوارئ كان سيئاً، فقد افترضت الإدارة بأنها ستكون قادرة على نشر موارد إضافية لمعالجة أي مشاكل محتملة، على غرار ما فعلته إزاء النشر في المجموعتين ١ و ٢. إلا أن التحدي الذي شهدته المجموعتان ٣ و ٤ كان مختلفاً في حجمه، نظراً للخصائص التشغيلية الأكثر تعقيداً في هذه الحالة وانتشار المواقع على رقعة جغرافية واسعة. وقال إن المجلس حدد عدداً من الثغرات في الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الإدارة لتنفيذ نظام أوموجا في مجالات التدريب، والاختبارات التي يقوم بها المستخدمون، وتحويل البيانات، والدعم اللاحق لإصدار النظام عقب تشغيله.

٢٢ - وذكر أنه من المقرر أن يقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم وتعميم نظام أوموجا في الأجل الطويل. ورغم أن المكتب يوفر المرافق وسائر أشكال الدعم لمكتب المساعدة، إلا أن الخطط التفصيلية لم توضع للانتقال

٢٥ - وأردف يقول إن المجلس يوصي، من أجل تعظيم فرص النجاح في إنجاز المشروع، بأن يزيد رؤساء وحدات العمل من مستوى توليهم زمام الأعمال؛ وبالحد من مستوى المخاطر في نهج النشر المتبع حالياً؛ وتحسين استعداد مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتولي إدارة نظام أوموجا وتوفير الدعم له؛ وزيادة الثقة بأن نظام أوموجا سيعود بالفوائد المقررة.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية تشدد على ضرورة وضع خطط انتقالية ريثما يتم نقل المسؤولية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المقرر حالياً لكانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومن الضروري تعهد حل أوموجا المتكامل وتحديثه مركزياً للأمانة العامة بأسرها، وتجنب إنشاء أفرقة مخصصة في الإدارات لدعم أوموجا أو صيانتها أو تحديثه أو إدخال تحسينات عليه. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تُعرض أي مقترحات تتعلق بصيانة نظام أوموجا وتحديثه وتحسينه على الجمعية العامة لكي تنظر فيها في سياق التقارير المرحلية عن تنفيذ نظام أوموجا، بعد أن تخضع تلك المقترحات لاستعراض مركزي.

٣٠ - وتابع قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل على تجنب حدوث مزيد من التأخير في إعداد خطط تحقيق الفوائد، وأن يدرج معلومات عن هذه الخطط في تقريره المرحلي المقبل.

٣١ - وفيما يتعلق بملاك موظفي المشروع، أعرب عن قلق اللجنة الاستشارية إزاء استمرار خسارة الموظفين ذوي المهارات. ونظراً لأن الافتقار إلى المهارات ذات الصلة يشكل أحد أكبر المخاطر التي تهدد إنجاز المشروع بنجاح، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم خطة عمل مفصلة أن تحتفظ المنظمة بقاعدتها المعرفية. وفي انتظار ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرحب، بصفة استثنائية ومؤقتة، تقليص حجم فريق مشروع أوموجا المقرر للفترة ٢٠١٦.

٣٢ - وأنهى كلمته قائلاً إن اللجنة الاستشارية تكرر تأكيد ضرورة تزويد الجمعية العامة بمعلومات عن التكاليف

٢٦ - وفيما يتصل بالتوصيات المعلقة البالغ عددها ٢١ توصية التي سبق للمجلس تقديمها، قال إن الإدارة قبلتها كلها، وإن ثلاث توصيات نُفذت تنفيذاً كاملاً، وست توصيات أخرى قيد التنفيذ، وثلاث توصيات أخرى لم تنفذ، كما أغلق المجلس تسع توصيات. وختم كلامه بالقول إن المجلس، بصورة عامة، يرى أن الإدارة ملتزمة بتنفيذ توصياته.

٢٧ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/7/Add.19)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بنشر حل أوموجا المتكامل في كيانات المجموعة ٣ في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وإن العمل جارٍ على النشر في كيانات المجموعة ٤ وفقاً للمواعيد المستهدفة المحددة. ومع ذلك، فإن اللجنة الاستشارية تخشى من أن تؤثر المشاكل الكبيرة التي صودفت أثناء النشر في المجموعتين ٣ و ٤ على التنفيذ وعلى التكاليف المتوقعة.

٢٨ - وكرر باسم اللجنة تأكيد ضرورة تنفيذ كامل نطاق المشروع، وفقاً لما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦، وعلى وجه الخصوص، التوسعة ٢ لنظام أوموجا، التي تشمل عمليات صياغة الميزانية، وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة المنح، وإدارة البرامج، وإدارة المؤتمرات والمناسبات. وقال إن الأمر متروك للجمعية العامة كي تبت في اتخاذ مسار عمل

المبادرات عامل أساسي لتنفيذ العناصر المتبقية من المشروع. وأعربت عن اهتمام المجموعة باستعراضات المجموعتين ٣ و ٤ في مرحلة ما بعد التنفيذ، فضلا عن الاستعداد لتنفيذ المرحلة التشغيلية المتبقية وهي التوسعة ٢ والمجموعة ٥.

٣٦ - ومضت تقول إن القيادة القوية والتنسيق أمران أساسيان للنجاح في القيام بتحويل على هذه الدرجة من التعقيد في أساليب تسيير الأعمال على نطاق المنظمة. وإن المجموعة تسعى إلى الحصول على ضمانات بأن يستمر المشروع في الاستفادة من الترتيبات الفعالة في مجالات الحوكمة والإشراف والمساءلة والإدارة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

٣٧ - وأردفت بالقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشدد على أهمية نقل المعرفة وترسيخ الإلمام بنظام أوموجا في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى ضرورة زيادة الوضوح فيما يتعلق بالحوكمة، والإدارة، وترتيبات التشغيل بغية صيانة وتحديث نظام أوموجا وتحسينه باستمرار، من أجل تحقيق عملية انتقال منسقة. وتسعى المجموعة إلى الحصول على ضمانات بأن يؤدي نقل المسؤولية إلى المكتب إلى زيادة تعزيز حل أوموجا المتكامل.

٣٨ - وفيما يتعلق بتحقيق الفوائد، قالت إن الأمانة العامة لم تنشئ بعدُ خط أساس واضحا يمكن انطلاقا منه قياس الفوائد المتحققة. وإن إنشاء فريق متخصص لتحديد الأساليب التي يمكن بها تحقيق الأهداف المرسومة فيما يتعلق بتحقيق الفوائد، يتيح الفرصة لاستكمال بيان الجدوى بتقديرات أحدث، لأن التقديرات الحالية ترجع إلى ست سنوات تقريبا. ومن شأن وضع خطة لتحقيق الفوائد توضيح كيفية استخدام البيانات المستقاة من نظام أوموجا لتحقيق الفوائد وبيان الأثر المحتمل من عمليات إدارية تتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية.

غير المباشرة للأنشطة التحضيرية التي تتحملها المكاتب المنفذة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل، فيما يتعلق بالمراحل المقبلة من المشروع، تقديم بيان مفصل لتلك التكاليف غير المباشرة، وأن يقدم معلومات تتسم بشفافية تامة في التقارير المرحلية المقبلة.

٣٣ - السيدة لينغينيلدر (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن المجموعة تؤكد مجددا دعمها لمبادرات الإصلاح التنظيمي، بما في ذلك نظام أوموجا، التي تهدف إلى زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها في تنفيذ ولاياتها. ورحبت بتشغيل الخاصية المتعلقة بإدارة العقارات من نظام أوموجا في جميع كيانات الأمانة العامة، ونشرت حل أوموجا المتكامل في المجموعتين ٣ و ٤ في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر. وأشارت باسم المجموعة إلى التحسن في إدارة المشروع وتنفيذ الخطة الرئيسية لمشروع أوموجا وفقا للمواعيد المستهدفة والخصائص التشغيلية.

٣٤ - وأضافت تقول إن المجموعة لا تزال، مع ذلك، تشعر بالقلق إزاء المخاطر الكبيرة التي يواجهها المشروع، بما في ذلك جاهزية المنظمة، وبناء القدرات الداخلية اللازمة لدعم الأنشطة الرئيسية لأوموجا، وارتفاع التكاليف في المراحل المتبقية من المشروع، وحالات التأخر في تنفيذ الجدول الزمني للمشروع، والافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بالتكلفة الكاملة، وعدم وجود خطة متسقة للتنفيذ والفوائد. وأعربت أيضا عن قلق المجموعة إزاء مسائل مرحلة ما بعد النشر، بما في ذلك المساءلة، والموارد اللازمة، والتنسيق، ونقص الخبراء المدربين في الكثير من الإدارات.

٣٥ - وذكرت أن المجموعة أحاطت علما بقيام اللجنة التوجيهية بإنشاء أكاديمية أوموجا لتحليل الذكي للأعمال، ولوحة المتابعة الإدارية، بهدف اتخاذ القرارات أثناء معالجة المشاكل الناشئة. وقالت إن الدروس المستفادة من هذه

من مشاريع التخطيط المركزي للموارد في القطاع الخاص أن تأثير نظام أوموجا على الموظفين في مهام الدعم سيكون معتدلاً. بل إن أهم ما فيه هو أنه يجعل الموظفين يعملون ببطء أكثر وباستخدام أفضل الأدوات، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمنظمة.

٤٣ - السيد بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للعضوية وهي: ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أوكرانيا، وأرمينيا، وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يدعم بقوة نظام أوموجا، الذي يهدف إلى تحديث طرق ونظم أداء العمل ذات الأهمية البالغة في إدارة المنظمة بشكل كفؤ وفعال. وسيتيح نظام أوموجا للمنظمة مواصلة طرق أداء العمل، والحد من الازدواجية، وتحسين تنفيذ الولايات.

٤٤ - ورحب بنشر حل أوموجا المتكامل في كيانات المجموعة ٤، بما في ذلك الإدارات والمكاتب الموجودة في مقر الأمم المتحدة، بوصفه حدثاً هاماً. واستدرك يقول إنه بالرغم من إحراز تقدم كبير، بما في ذلك التحسين في إدارة المشروع، فلا تزال هناك تحديات ومخاطر قائمة، ويجب التصدي لها إذا ما أُريدَ للنظام أن يعمل بكافة خصائصه التشغيلية ويحقق جميع الفوائد المرجوة منه. وتشمل تلك المخاطر حدوث مزيد من التأخير في الجدول الزمني، وارتفاع التكاليف المتصلة بهذا التأخير.

٤٥ - وقال إنه يتفق مع مجلس مراجعي الحسابات على ضرورة تقييم دراسة الجدوى من تنفيذ مشروع أوموجا بهدف تعظيم الاستفادة منه، كما يتفق مع التعليق الوارد في التقرير المرحلي بشأن مواصلة التحسينات من أجل الاستفادة

٣٩ - وفي ختام كلمتها، شددت على أهمية تزويد الدول الأعضاء في أوانه بمعلومات شاملة وعالية الجودة ودقيقة بغية تيسير النظر في المقترحات المتعلقة بالإدارة والميزانية واتخاذ قرارات بشأنها.

٤٠ - السيد ديتلينغ (سويسرا): تكلم أيضاً باسم ليختنشتاين، فقال إن نشر نظام أوموجا المتكامل في كيانات المجموعتين ٣ و ٤، في الموعد المحدد، شكّل حدثاً هاماً، غير أن قلة التدريب، وعدم الاستعداد بشكل كاف في وحدات العمل من شأنه أن يؤثر على الجدول الزمني للمشروع؛ إذ ربما تدعو الحاجة إلى وقت إضافي لتثبيت النظام في هاتين المجموعتين. ويجب على الأمين العام أن يوازن بين الضرورتين المتمثلتين في الجدول الزمني للتنفيذ وجاهزية المنظمة، لأن عدم التقيد بأي منهما ينطوي على حدوث مخاطر. وخلص، في هذا الشأن، إلى أن النشر الفني للنظام أقل أهمية من النجاح في إعادة هندسة طرق أداء العمل وتحقيق تغيير دائم في الثقافة السائدة في جميع أنحاء المنظمة.

٤١ - وأردف يقول إن التوسعة ٢ لنظام أوموجا استثمار ضروري وذو جدوى. غير أن توفير الدعم في المرحلة التي أعقبت تنفيذ عمليات النشر الأولى كان أصعب من المتوقع، وهو ما يشكل حثيثة يجب مراعاتها في المقترحات المتعلقة بتنفيذ كامل نطاق أوموجا، وينبغي عرضها على اللجنة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٤٢ - ورأى ضرورة التحلي بواقعية أكثر إزاء الفوائد المكتسبة من نظام أوموجا، فقال إن معظم الفوائد سيكون نوعياً، من قبيل البيانات المحسنة والأمثل توقيتاً، وزيادة سرعة أداء العمليات، وتحسين الرقابة الداخلية، وبالتالي تحسين إدارة المخاطر، واتخاذ قرارات أكثر استنارة وخضوعاً للمساءلة. كما أن بعض الفوائد سيكون كميّاً وترجم مباشرة إلى وفورات صافية. واستدرك بالقول إنه من الواضح



الطموحة التي شرعت فيها المنظمة. وإذا ما اقترنت بالتنقل ومبادرات الإصلاح الأخرى، فإنها ستؤدي إلى تنشيط المنظمة من خلال نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وعقب حالات التأخير والتجاوز في الميزانية التي حدثت في بادئ الأمر، فإن بدء التشغيل بنجاح في مراكز العمل خارج المقر، والآن في نيويورك، يشهد على رغبة الدول الأعضاء في رؤية منظمة أكثر حداثة وفعالية، وعلى الإرادة الجماعية لموظفيها وإدارتها. وأعرب عن ثقته في أن يتم التغلب على التحديات الراهنة مع التقدم في تنفيذ المشروع وتطبيق الدروس المستفادة منه.

٥٠ - وقال إن وفد بلده مستبشر إزاء قيام الأمين العام بالتخطيط لتعزيز القدرة على إعادة هندسة طرق أداء العمل بغية الاستفادة بشكل أفضل من نظام أوموجا. ويجب أن يظل التركيز منصبا، بعد التنفيذ، على تبسيط طرق أداء العمل وإعادة هيكلتها. واحتتم كلمته بالقول إنه يجب على الأمين العام أن يحقق فوائد نوعية وكمية تثبت أن المشروع أكثر من جدير بما أنفق عليه من وقت وجهد واستثمار.

٥١ - السيد كيشيموري (اليابان): قال إن وفد بلده دعم دائما المبادرات الرامية إلى تحويل وتحديث أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك التخطيط المركزي للموارد، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإصلاح شؤون الموارد البشرية. وهذه المبادرات أساسية إذا ما أُريدَ للمنظمة أن تبقى على أهميتها في مواجهة التحديات الجديدة. ولذا فقد رحب بتعميم نظام أوموجا في المجموعتين ٣ و ٤، ولا سيما نشره بنجاح.

٥٢ - واستدرك قائلاً إن ذلك لم يكن سوى خطوة أولية. فنظام أوموجا لن يكتمل إلا بعد النشر الكامل للتوسعة ٢. وأعرب عن قلقه من حالات التأخير في نشر التوسعة ٢. واقترح أن يقدم الأمين العام، في الجزء الأول من الدورة

الكاملة من نظام أوموجا واعتماد أفضل الممارسات في هذا المجال.

٤٦ - وأردف يقول إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا، بما في ذلك الخصائص التشغيلية المتصلة بإدارة سلسلة الإمداد، وصياغة الميزانية، وإدارة البرامج، وإدارة المؤتمرات والمناسبات، والتخطيط للقوة العاملة. وسيوفر نموذج الميزانية البيانات بصورة أكثر تفصيلاً، مما سيمكن المديرين من معاينة التكلفة الكاملة للأنشطة بشكل أفضل، وتحسين عملية صياغة الميزانية، الأمر الذي سيساعد الدول الأعضاء في عملية صنع القرار. وذكر أن تنفيذ النطاق الكامل للمشروع ضروري لحماية الاستثمارات التي تمت فعلاً، فضلاً عن تحقيق كافة الفوائد من المشروع. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري صيانة حل أوموجا المتكامل وتحديثه مركزياً بصورة منسقة.

٤٧ - وتابع قائلاً إنه يتطلع إلى مناقشة خطة تعميم نظام أوموجا، مع مراعاة التعليقات التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات بشأن التخطيط للمرحلة الانتقالية، ونقل المعارف والموارد، فضلاً عن كفاءة الاحتفاظ مستقبلاً بالخبرات الفنية التي اكتسبها موظفو مشروع أوموجا.

٤٨ - وشدد باسم وفد بلده على أهمية التزام موظفي الإدارة العليا ومالكي العملية بنجاح النشر، بما في ذلك مساءلتهم عن كفاءة جاهزية المنظمة واعتماد طرق موحدة لأداء العمل. وأنهى كلمته قائلاً إن نظام أوموجا يشكل الآن الحل اليومي المستخدم من جانب الموظفين في مكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، وإن من المهم جدا لنجاح المشروع كفاءة الإدماج التام لطرق العمل الجديدة هذه.

٤٩ - السيد أوباديي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن نظام أوموجا عنصر مركزي في خطة الإصلاح التحويلية

مشروع أوموجا وتحقيق فوائده بشكل مبسط وشفاف وقوي، بما في ذلك تعزيز الأداء وزيادة الشفافية وتقديم بيانات أدق.

٥٨ - السيد سانشيز أزكوي (كوبا): قال إن وفد بلده يدعم جميع التدابير الرامية إلى زيادة الكفاءة والفعالية والاستخدام الحكيم للموارد الشحيحة. وبالتالي، يجب إيلاء المراعاة الكاملة لآراء وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية. وكما هو الحال مع أي مشروع جارٍ، فإن إضفاء تعديلات أمر ضروري، وينبغي التحلي بالصبر ريثما يتم تنفيذ أوموجا لكي يصبح بالإمكان إجراء تحليل صحيح لفوائده وعيوبه؛ وقال إن وفد بلده يتحفظ في الحكم بهذا الشأن في الوقت الحاضر.

٥٩ - وأضاف يقول إن تطوير نظام أوموجا بشكل كامل وتنفيذه بنجاح يقتضي التزام الإدارة العليا بشكل مؤكد، وتعزيز إحساس الأمانة العامة ككل بتوليها زمام المشروع، وهما أمران لا بد من ضمائمهما. وقال إن وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة الملحة إلى وضع خطط لتحقيق الفوائد. ورأى أن عدم وجود تلك الخطط يجعل من الصعب فهم أي إجراءات إدارية أو أي ميزانية مقترحة تنطوي على تخفيض في ملاك الموظفين أو في النفقات.

٦٠ - واعتبر أن النجاح في المرحلة الانتقالية مهم جدا، من المنظور المتوسط الأجل والمنظور الطويل الأجل، بالنسبة لقابلية المشروع للبقاء. وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيولي اهتماماً تاماً لموضوع نقل المسؤوليات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي قد يتولى المسؤولية العامة عن سير أعمال أوموجا.

٦١ - ورأى أن أصعب جانب من أي مشروع هو تدريب الموارد البشرية، الذي يشكل عاملاً رئيسياً في ترسيخ المشروع. وبالتالي، فإن تعزيز القدرات الداخلية دعماً

المستأنفة، تقريراً شاملاً عن تنفيذ أوموجا، يتضمن إعادة تقييم التوسعة ٢.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن نظام أوموجا هو مشروع طويل الأجل يسفر عن تغييرات نوعية في منظومة الأمم المتحدة. واستثمرت الدول الأعضاء بشكل كبير في المشروع، وهي تستحق الحصول على عوائد من استثماراتها. ورأى أنه بفضل التحلي بالصبر وتقديم الدعم المستمر، فإن نظام أوموجا سيفضي إلى أمة متحدة أفضل وأحدث. وتابع كلامه مشيراً إلى أن جاهزية المنظمة شرط لا بد منه للنجاح في مشروع بهذا الحجم يهدف لتحقيق تحول في تسيير أعمال المنظمة في كافة أنحاء الأمانة العامة.

٥٤ - السيد السريّع (الكويت): كرر التأكيد على اقتناع حكومة بلده بالدور الحيوي للأمم المتحدة ومهمتها المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، لا سيما في ضوء التحديات المتصاعدة التي تتطلب من المنظمة بذل جهود مضاعفة.

٥٥ - وقال إن وفد بلده يرحب بالتقدم المحرز في نشر نظام أوموجا، ولكنه يشعر بالقلق إزاء التحديات والمخاطر التي حددها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية. وأشار إلى أهمية الجداول الزمنية لتنفيذ أوموجا، في حدود الميزانية المعتمدة، في جميع أنحاء الأمم المتحدة. ورأى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تعزيز قدرات المنظمة وفعاليتها في التصدي للتحديات الدولية.

٥٦ - واستدرك بالقول إن تنفيذ هذه البرامج يتوقف على دفع الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة وفي موعدها، ودون شروط، لكي يتسنى للمنظمة الاضطلاع بولايتها.

٥٧ - وأنهى كلمته بالتشديد، في هذا الصدد، على أهمية الرقابة وإدارة المخاطر باعتبارهما عنصرين حاسمين لنجاح

والتوزيع الجغرافي للموظفين، وإدارة الموارد البشرية، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

٦٥ - وأشار إلى أن التوصية ١، بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة، موجهة إلى الجمعية العامة؛ والتوصية ٦، بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، موجهة إلى الأمين العام؛ والتوصيات المتبقية موجهة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان بصفته الرئيس التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقال إن التوصيات الرسمية الست تُستكمل بعدد من التوصيات غير الرسمية من أجل تعزيز الإدارة وما يتصل بها من ممارسات في المفوضية، مع الإشارة إلى المعايير والممارسات السليمة السائدة في منظومة الأمم المتحدة.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن وحدة التفتيش المشتركة تدعم مفوضية حقوق الإنسان في جهود الإصلاح التي تضطلع بها حالياً، وإنها قامت بتحديد مجالات تستوجب التحسين، مع مراعاة خصوصيات المفوضية، وأقرت في الوقت نفسه بالدور الذي تؤديه المفوضية، وكفلت عدم احتواء الاستعراض على ما من شأنه التأثير سلباً على استقلالية المفوض السامي. وقد أعدَّ التقرير، الذي يستند إلى نهج تشاوري ينطوي على التفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما يتفق مع معايير وحدة التفتيش المشتركة.

٦٧ - وتابع قائلاً إن الهدف الأسمى يتمثل في تحسين عمل المفوضية، وتعزيز فعاليتها وكفاءتها، وتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة، وتدعيم وضعها الاستراتيجي باعتبارها أهم كيان للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأشار إلى أن وحدة التفتيش المشتركة أجرت تحليلاً لتطور المفوضية من منظمة معيارية وتعمل في المقر أساساً، إلى منظمة تنفيذية تعمل في الميدان؛ وارتأت ضرورة قيام المفوضية بتحديث هياكلها وقواعدها وأنظمتها وممارساتها التنظيمية؛

لأنشطة المنظمة واحتياجاتها، ونقل الدراية العملية لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية دعم نظام أوموجا أمر بالغ الأهمية، وكذلك الاحتفاظ بالمهرة من الموظفين. وقال إنه يتطلع إلى ما سيقترحه الأمين العام في هذا الصدد.

٦٢ - وأشار، في ختام كلمته، إلى الزيادة في الموارد المالية المخصصة للمشروع، وأعرب عن ثقته من أنها تستخدم بفعالية من أجل تنفيذه بالكامل. وأشار أيضاً إلى أن هذا المشروع، الإداري أساساً، يجتري موارد من الميزانية العادية مخصصة أصلاً لتمويل الركائز الثلاث للأعمال الفنية للمنظمة التي ينبغي أن تشكل محور تركيز المشروع.

٦٣ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن أوموجا ليس مجرد برنامج من برامج تكنولوجيا المعلومات التي تحل محل نظام المعلومات الإدارية المتكامل، بل إنه مبادرة رئيسية للتحويل في تسيير أعمال المنظمة. وقال أيضاً إن جاهزية المنظمة - أي التزام الإدارة العليا، والخبرة، وإلمام الموظفين بالنظام - تشكل إحدى المسائل الرئيسية، وإن الكل ملمّ بها تماماً في جميع أنحاء الأمانة العامة. وأشار إلى وجود تحديات لا تزال قائمة، واستدرك منهيها كلمته بالقول إن الأمانة العامة ملتزمة ببلوغ مقصدها النهائي.

استعراض تنظيم وإدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/70/68، و A/70/68/Add.1)

٦٤ - السيد أشامكولانغاري (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض تنظيم وإدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/70/68 و A/70/68/Add.1)، فقال إن التقرير يتضمن ست توصيات رسمية تشمل الحوكمة والرقابة من جانب الدول الأعضاء، وإدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي،

كل سنتين والمقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة، وخطة إدارة المفوضية، التي تحدد أولويات المفوضية خلال فترة مدتها أربع سنوات، بما لا يشمل فقط الأنشطة التي صدر بها تكليف بموجب قرارات الهيئات التشريعية بل أيضا الأنشطة المضطلع بها بمبادرة من المفوض السامي.

٧١ - ولاحظ أن وجود عمليتين مختلفتين للتخطيط يؤدي إلى حالات من عدم التوافق وعدم الاتساق، نظرا لعدم الوضوح التام للقواعد والأنظمة والممارسات المتبعة في إعداد خطة إدارة المفوضية، ومدى مواءمتها مع سياسات الأمم المتحدة وممارساتها من عدمه. ففي حين أن الجمعية العامة هي التي تناقش الإطار الاستراتيجي وتعتمده، فليس هناك من هيئة إدارية تعتمد خطة إدارة المفوضية. كما أن الدول الأعضاء لا تُستشار إلا بشكل غير رسمي، وقد أثرت تساؤلات بشأن مدى ملاءمة هذه الاستشارات، وعدم توفر الوقت الكافي لدراسة الخطة وإبداء التعليقات، وعدم وجود أي التزام من جانب المفوضية بقبول هذه التعليقات. وتثير هذه الشواغل مسائل تتصل بالشفافية، ولا سيما ما يتعلق منها بتحديد الأولويات، واستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية ورصدها.

٧٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣، قال إن الاستعراض يقرّ بالجهود الكبيرة المبذولة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية - وهو مجال بالغ الأهمية بالنسبة للمفوضية - ويحلل إدارة الموارد البشرية في المفوضية، مع إيلاء اهتمام خاص للطلب المقدم من مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٢/٢، بشأن تكوين ملاك موظفي المفوضية فيما يتصل بالتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وأضاف قائلاً إن وحدة التفتيش المشتركة تقرّ بأن المفوضية، رغم أنها تشكل جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تواجه التحدي المتمثل في التحول من منظمة تعمل انطلاقا من المقر إلى منظمة تعمل في الميدان؛

كما أشارت إلى التحديات التي يطرحها الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، وهذا ما يبرر بقوة ضرورة زيادة موارد الميزانية العادية للمفوضية بشكل كبير. ورغم إقرار الوحدة بالتقدم الذي أحرزته المفوضية، غير أنها لفتت النظر إلى النطاق الذي يستوجب مزيدا من التحسين وتعزيز المساءلة فيه.

٦٨ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء تتولى المسؤولية الرئيسية عن المسائل المتصلة بالحوكمة والرقابة. وإن وجود رؤية مشتركة إزاء المفوضية ينبغي أن يساعد الدول الأعضاء على توفير التوجيه الاستراتيجي، وممارسة الرقابة، ورصد الأداء، مما يؤدي إلى تعزيز الفعالية والكفاءة. ويُظهر الاستعراض مدى تعقد هيكل وممارسات الحوكمة في المفوضية، ويبين جوانب ترتيبات الحوكمة الحالية، والديناميات الناجمة عنها، ويشير إلى ضرورة الحوار بين الدول الأعضاء.

٦٩ - وفيما يتعلق بالتوصية ١، قال إن وحدة التفتيش المشتركة أقرت بالمبادرات التي تضطلع بها المفوضية في التخطيط الاستراتيجي، والإدارة القائمة على النتائج، والموارد البشرية، وقدمت تقييما إيجابيا لعملية الإصلاح الداخلي، بما في ذلك برنامج الفعالية التنظيمية والاستعراض الوظيفي. كما قدمت الوحدة مقترحات ترمي إلى إضفاء مزيد من التحسين على الثقافة المؤسسية فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية وممارسات العمل، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والإدارة القائمة على النتائج، وزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر، وحددت مجالات المخاطر التي تواجهها المفوضية.

٧٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، ذكر أن الوحدة حددت المشاكل الناجمة عن عدم وجود مواءمة تامة بين الإطار الاستراتيجي للأمين العام، الذي يغطي الأنشطة البرنامجية مرة

٧٦ - وأضاف قائلاً إن بعض التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة حظيت بالقبول وستقوم المفوضية بتنفيذها، فيما تتطلب توصيات أخرى مزيداً من النظر، مع مراعاة أن المفوضية ملزمة بالنظم والقواعد والسياسات والإجراءات التي تنظم الأمانة العامة، وأنها خاضعة للمساءلة أمام الهيئات الحكومية الدولية نفسها. وأشار إلى ترحيب الإدارة بالملاحظات التي أبدتها الوحدة بشأن التحديات في الأجل الطويل التي تواجه المفوضية، من قبيل الاستدامة المالية في سياق تزايد الولايات والطلبات في سياق "مبادرة حقوق الإنسان أولاً"، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، والتأكيد على حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باعتبارها عوامل تسهم في تحسين إدارة موارد المفوضية وزيادة كفاءتها.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/C.5/70/L.5)  
مشروع القرار A/C.5/70/L.5: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٧٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/70/L.5.  
رفعت الجلسة الساعة ١١:٤٠.

إذ يعمل ٤٠ في المائة من موظفيها الآن في الميدان، الأمر الذي يتطلب تكييف القواعد والأنظمة.

٧٣ - وفيما يتعلق بالتوصيتين ٤ و ٥، قال إن التقرير يوصي بزيادة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة، وتحسين التنسيق بين المفوضية وغيرها من الكيانات التي لها ولايات في مجال حقوق الإنسان، في سياق "مبادرة الحقوق أولاً" التي أطلقها الأمين العام.

٧٤ - وفي ختام كلمته، وفيما يتعلق بالتوصية ٦، قال إن وحدة التفتيش المشتركة قدمت ٣٥ توصية غير رسمية إضافية بشأن إضفاء مزيد من التحسينات على السياسات والهيكل والممارسات الإدارية، تشمل ما يلي: تحسين الهيكل التنظيمي، بما في ذلك الوجود الميداني؛ وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج؛ وتنفيذ إطار المساءلة الذي وضعته الأمانة العامة؛ ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد، والاتصال، والشراكة؛ وتعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ والأزمات؛ والتصدي للتحديات الناشئة من خلال الإبلاغ المزدوج؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الصناديق الاستمائية؛ وتحسين تقاسم المعلومات وإدارة المعارف؛ وزيادة الشفافية في تمويل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٧٥ - السيد بايز (رئيس دائرة تنسيق السياسات والرقابة):  
عرض مذكرة الأمين العام ذات الصلة (A/70/68/Add.1)، فقال إن مجلس حقوق الإنسان طلب إلى وحدة التفتيش المشتركة، في قراره ٢٢/٢٢، إجراء استعراض متابعٍ شاملٍ يتناول تنظيم وإدارة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بسياسات استقدام الموظفين، وتكوين ملاك الموظفين.